ثانيا: معايير التدقيق المتعارف عليها دوليا:

معايير التدقيق هي مختلف القواعد و الأسس التي توجه عمل المدقق وتصدر من قبل هيئات و منظمات مهنية متخصصة، وهي تنقسم بشكل عام إلى ثلاث مجموعات أساسية (حسب تقسيم المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA)

- معايير عامة
- معايير العمل الميداني
- معايير إعداد التقرير

1/ المعايير العامة:

ترتبط هذه المعايير بالتكوين الشخصي للمدقق ودرجة الكفاءة المهنية التي يجب ان تتوفر لديه، وجودة ما يقوم به، وتتكون من ثلاث معايير أساسية هي:

- **معايير التأهيل العلمي والعملي:** ينص هذا المعيار على ضرورة توفر المدقق على المؤهل العلمي الذي يسمح من مزاولة مهنة التدقيق (شهادة تؤهله قانونا)، و ضرورة توفره على المؤهل العملي من خبرة وكفاءة مهنية في ميدان التدقيق، وضرورة إلمامه بكافة مستجدات مهنة التدقيق.
- **معيار الإستقلال والحياد:** حسب هذا المعيار يجب على المدقق أن يتمتع بصفة الاستقلالية والحيادية عند إبداء رأيه بخصوص مدى صحة التسجيلات المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة و يجب توفر شروط محددة لكي يتمتع المدقق بهذه الصفة نذكرها فيما يلي:

✓ عدم وجود مصالح مادية للمدقق بالمؤسسة التي يقوم بتدقيق قوائمها.

✓ الاستقلالية الذاتية للمدقق

وعند توفر هذه الأخيرة في شخص المدقق تتحدد الأبعاد التي تدل على استقلاليته في أداء مهامه وهي: – الاستقلال في إعداد برنامج التدقيق .

- الاستقلال في مجال الفحص.
- الاستقلال في إعداد التقرير

- **معيار العناية المهنية:** ينص هذا المعيار على ضرورة بذل المدقق العناية المهنية الضرورية و الواجبة عند قيامه بفحص وتدقيق و إعداد التقرير وهذا يكون بالفهم

الجيد لطبيعة عمله ويشترط هذا المعيار أن يقدم المدقق خدماته خالية من الأخطاء وبشكل دقيق، هذا ما يبرز إهتمامه الجيد بمهامه وعنايته المهنية.

2/ معايير العمل الميداني:

ترتبط هذه المعايير بإجراءات التدقيق وأساليب تنفيذها من قبل المدقق وهي:

- **معيار كفاية التخطيط و الإشراف:** ينص هذا المعيار على ضرورة وضع خطة كافية للعمل الذي سيقوم به المدقق. فالعمل الميداني السليم يتطلب وجود خطة عملية للتدقيق وضرورة الإشراف على أعمال المساهمين.
- **معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية:** حسب هذا المعيار يجب تقييم أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالمؤسسة لتقرير مدى الإعتماد عليها وتحديد نطاق الفحص والتقييم، حيث تختلف إجراءات التدقيق في مؤسسة لديها نظام رقابة داخلية قوي عن التي يكون نظام الرقابة الداخلية ضعيفا فيها.
- **معيار كفاية الأدلة:** يجب على المدقق أن يتحصل على الأدلة الكافية وذلك يكون عن طريق فحص المستندات والملاحظة و الاستفسارات بهدف إبداء رأي سليم بخصوص القوائم المالية، و يجب أن تتصف هذه الأدلة بالجودة والملائمة والفعالية.

3/معايير إعداد التقرير:

التقرير هو العملية النهائية التي يقوم بها المدقق، فهي التي تلخص وتجمع كافة عمليات الفحص والتقييم و المراقبة، من خلال تقديم رأي فني محايد عن مدى صحة العمليات المسجلة بالقوائم المالية للمؤسسة، و للمدقق أربع أشكال ممكنة لإبداء رأيه هي:

- **الرأي غير المتحفظ: (التقرير النظيف)** يبين خلاله المدقق أن القوائم المالية قد تمت بشكل عادل و طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المركز المالي، نتائج العمليات، التدفقات النقدية).
- **الرأي المقيد(التقرير التحفظي):** أين يقدم المدقق تقريرا مقيدا باستثناء عن ما تحتويه القوائم المالية،أي أن هناك تحفظات عن ما تحتويه القوائم المالية.

- **الراي المعاكس (التقرير السالب):** القوائم المالية لا تقدم بشكل عادل كل من المركز المالي ونتائج العمليات و التدفقات النقديه بما يتماشى والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- **الامتناع عن الرأي (تقرير عدم إبداء الرأي)** هنا يقدم المدقق تقريرا يعبر فيه عن امتناعه عن ابداء رأيه بخصوص القوائم المالية بفعل مجموعة من الأسباب التي يمكنه تحديدها.